

سودان - وزارة المدنية

القانون المقريبات العسكري



355.9:Su96kA

سوريا • وزارة العدلية •

قانون العقوبات العسكري •

DEC 2- A1359

567 JAN 6 '70

355.9
Su96kA

~~DE 16 58~~

الجمهورية العربية السورية

وزارة الداخلية

قانون العقوبات العسكرية

الصادر بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٥٠

Gift - Midani - April 16, 1952

مرسوم تشريعي رقم ٦١

تاريخ ٢٧ شباط ١٩٥٠

ان رئيس الدولة السورية .

بناء على الاحكام الدستورية المؤقتة التي أقرتها الجمعية التأسيسية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٦٩ و ١٤ كانون الاول ١٩٤٩ .

وبناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني وقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٠ وتاريخ ٢٦/٢/١٩٥٠
يرسم مايلي :

مادة ١ — يطبق اعتباراً من تاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي بالجريدة الرسمية قانون العقوبات واصول المحاكم العسكرية المرفق بهذا المرسوم التشريعي .

مادة ٢ — يلغى اعتباراً من تاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي :

١ — قانون الجزاء العسكري العثماني المؤرخ في ٢١ شوال ١٢٨٦ .

٢ — قانون اصول المحاكم العسكرية العثماني .

٣ — المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٢٦ المؤرخ في ٣٠/٥/١٩٣٥ .

٤ — المرسوم التشريعي رقم ١٥ المؤرخ في ١٤ / ٤ / ١٩٤٩ وجميع التعديلات والذبول المتعلقة بهذه القوانين .

مادة ٣ — ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يلزم لتنفيذ احكامه .

دمشق في ١٠ جمادى الاولى ١٣٦٩ و ٢٧ شباط ١٩٥٠

هاشم الاناسي

صدر عن رئيس الدولة

رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

خالد العظم

وزير الداخلية

وزير العدلية

فيضي الاناسي

وزير الدفاع الوطني

اكرم الحوراني

وزير الصحة والاسعاف العام

فتح الله أسيون

وزير المعارف

هاني السباعي

وزير المالية

وزير الاقتصاد الوطني

وزير الزراعة

عبد الرحمن العظم

معروف الدواليبي

عبد الباقي نظام الدين

محمد المبارك

وزير الاشغال العامة والمواصلات

المذكرة الإيضاحية

لقد أحست وزارة الدفاع بما تعانيه البلاد من عوامل تفكك قانون العقوبات العسكري واضطراب اصوله فأرادت بهذا القانون رأب ذلك الصدع وسد تلك الثغرة. وكلنا يعلم ان هذه البلاد عند ما كانت جزءاً من الدولة العثمانية قد اظلمها قانون الجزاء العسكري الذي كان يخضع له الجيش العثماني ، حتى اذا فرض عليها انتداب فرنسا ساد قانون عقوباتها وخضعت لاحكامه القوات الخاصة .

وبعد ان انطمست معالم الانتداب وعادت للبلاد حريتها المستلبة اصبح القضاء العسكري في حيرة من الأمر فاضطر للخروج من هذا التردد ان يرجع من جديد الى قانون الجزاء العسكري العثماني يستمد أحكامه ويطبق اصوله .

على ان هذا النهج لم يكن سديداً ولا ينطوي على ما يكفل بقاءه لان الجيش السوري الحديث لا يحاكي في تكوينه الجيش العثماني القديم واسكل اوضاعه الخاصة وظروفه المعينة وزمانه المتحول وقد اجتهدت وزارة الدفاع ما وسعها الجهد لتدارك النقص وسر الاضطراب فأثرت هذا القانون الذي استمدت اكثر اصوله ومواده من قانون الجزاء العسكري اللبناني ، ولعل لهذا الاقتباس ما يساعد على تحقيق وحدة التشريع العسكري بين قطرين عربيين تربطهما صلة مختلفة من الجنس والجوار والتاريخ والاعراف وهي غاية توخيها وهدف رجونا .

واذا علمنا ان قانون العقوبات اللبناني الملع اليه مستمد في الاصل من القانون العسكري الافرنسي اذكرنا هذه الثروة الطائفة من الاقضية الممتعة التي يتخذها القاضي العسكري السوري عوناً له على تفسير أحكام القانون الجديد . وكلنا أمل ان نكون بعملنا هذا قد وفقنا الى ما فيه الخير والسداد .

وزير الدفاع الوطني

اكرم الحوراني

قانون العقوبات العسكري

الكتاب الأول

تنظيم المحاكم العسكرية

احكام عامة

المادة ١

١ — ينظر في القضايا العسكرية :

أ — قاض فرد واحد او اكثر في كل لواء او قطعة مماثلة .

ب — محكمة عسكرية دائمة مركزها دمشق ويجوز لها عند الضرورة ان تعقد جاساتها في أي مكان آخر .

يجوز عند الضرورة تأليف محاكم اخرى دائمة أو مؤقتة برسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني يعين فيه صلاحيتها .

ج — محكمة تميز عسكرية .

المادة ٢

يمكن زمن الحرب انشاء محاكم عسكرية تابعة للجيش برسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني للنظر وفقا لقواعد الصلاحية والاصول المنصوص عليها في هذا القانون في الجرائم الواقعة في مناطق القتال او الاحتلال الحاصلين من الجيش السوري الذي تلحق به هذه المحاكم .

الباب الأول

المحاكم العسكرية

الفصل الأول

المحاكم العسكرية المؤلفة من قاض فرد

المادة ٣

ينظر القاضي الفرد :

١ — في المخالفات كافة .

٢ — في الجنح المنصوص عليها في قانون السير والتي يرتكبها في منطقة صلاحية العسكريون والمتساوون بالعسكريين والموظفون المدنيون في الجيش الا اذا رأت السلطة العسكرية أن تلحق بهم عقوبة انضباطية دون احوالهم على القضاء .

٣ — في الجنح الأخرى التي هي من صلاحية المحاكم العسكرية والتي يوجب فيها القانون عقوبة الحبس مدة لا يتجاوز حدها الأقصى سنة واحدة او الغرامة او العقوبتين معاً .

٤ — في كافة جرائم الاسلحة والقطع المفصولة عنها والذخائر والاعتدة والمتفجرات من جميع الانواع والتي تقع زمن الحرب او في حالي الحرب والطواريء وفي المناطق التي تعلن فيها الاحكام العرفية مهما كانت صفة مرتكب هذه الجرائم .

٥ — في الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين ب ، ج من الفقرة الاولى من المادة

٩٩ وفي الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٠٠ باستثناء الضباط .

المادة ٤

اما اذا كان الظنين من الضباط فيحاكم امام المحكمة العسكرية ولو كان الجرم
المسند اليه يدخل باختصاص القاضي الفرد .

المادة ٥

يعقد القاضي الفرد جلساته حينما تدعو الحاجة في حدود منطقة صلاحيته .

المادة ٦

يطبق القاضي الفرد في جميع المخالفات وفي أنظمة السير الاصول الموجزة الآتي بيانها .

المادة ٧

١ — ترسل الضبوط المتعلقة بجميع المخالفات وبمجنح السير الى القاضي الفرد
حسب الاصول المعينة بهذا القانون فيحكم بالعقوبة التي يستوجبها الفعل قانوناً بدون دعوة
المدعى عليه .

٢ — يصدر القاضي الفرد حكمه في مهلة عشرة ايام .

المادة ٨

يشتمل القرار القاضي بالعقوبة على ذكر الفعل ووصفه والنص القانوني المنطبق عليه
ويصرح فيه ايضاً :

١ — ان القرار يصبح نافذاً اذا لم يعترض المحكوم عليه خلال خمسة ايام من
اليوم التالي لتبليغه اياه .

٢ — ان العقوبة تزداد حتماً بمقدار نصفها اذ رد الاعتراض .

المادة ٩

١ — يبلغ المحكوم عليه القرار القاضي بالعقوبة ويبلغ النائب العام القرار الصادر
في الاحوال المبينة في المادة ٨ .

٢ — لكل من المحكوم عليه والنائب العام ان يعترض على القرار المبلغ اليه .

٣ — يجري التبليغ والاعتراض وفقاً للاصول العادية الا انه يحق للمحكوم عليه ان يعترض بتصريح يدون على سند التبليغ كما ان له ان يسقط حقه بالاعتراض قبل انقضاء المهلة .

المادة ١٠

ينظر بالاعتراض في جلسة علنية وفقاً لاصول المحكمة العادية ما لم يرجع المحكوم عن اعتراضه .

المادة ١١

اذا رد الاعتراض لاي سبب كان فتراد العقوبة المحكوم بها حتماً بمقدار نصفها ان القرار الصادر بعد الاعتراض قابل للتمييز كسائر القرارات الصادرة عن القاضي الفرد .

المادة ١٢

١ — عندما يصبح الحكم نهائياً اما لا تقضاء مدة الاعتراض او لاسقاط المحكوم عليه حقه فيه واما لرد الاعتراض عند وقوعه وانقضاء مدة التمييز عليه يرسل الكاتب الى النائب العام في مدة خمسة ايام خلاصة عن الحكم يذكر فيها انه صالح للتنفيذ .
٢ — واذا لم يراع الكاتب احكام هذه المادة يغرم بخمس ليرات حتى عشرين ليرات سورية بقرار من القاضي الفرد .

المادة ١٣

ان اصول المحكمة لدى القاضي الفرد وممارسة طرق المراجعة في قضايا الجنح عدا عن جنح السير تخضع للقواعد والاصول المختصة بالقضايا التي هي من صلاحية قاضي الصلح فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

الفصل الثاني

المحاكم العسكرية الدائمة

المادة ١٤

تتألف المحكمة العسكرية الدائمة من رئيس وعضوين .

الفصل الثالث

الاحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية

وعن القضاة المنفردين

المادة ١٥

١ — ان الاحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الدائمة وعن القضاة المنفردين قابلة للاعتراض اذا كانت غيابية ضمن مهلة خمسة ايام تبدأ من اليوم الذي يلي تاريخ تبليغ الحكم .

٢ — جميع الاحكام الصادرة عن هذه المحاكم قابلة للتمييز الا ما استثنى بنص خاص .
مهلة التمييز ثمانية ايام .

تبدأ بحق المحكوم عليه من اليوم الذي يلي تفهيم الحكم الوجيه أو انتهاء مهلة الاعتراض في الحكم الغيابي .

وتبدأ بحق النائب العام من يوم صدور الحكم عن المحاكم الدائمة ومن يوم وصول الاحكام الصادرة عن القاضي الفردي الى ديوانه للمشاهدة ، على القاضي الفردي أن يرسل

لديوان النيابة العامة اضبارات جميع الاحكام الصادرة للمشاهدة خلال مدة عشرة أيام تبدأ من تاريخ صدور الحكم الوجاهي أو من تاريخ انقضاء مدة الاعتراض في الحكم الغيابي .

- ٣ — كل ذلك باستثناء الاصول المبينة في المواد ٧ — ١٣ من هذا القانون .
٤ — ان الاحكام الصادرة بحق العسكريين زمن الحرب وفي حالتي الحرب والتعبئة العامة غير تابعة للتمييز عدا الاحكام المتضمنة عقوبة الاعدام .

الفصل الرابع

النائب العام وقاضي التحقيق

وضباط الضابطة العدلية مساعدو النائب العام

المادة ١٦

- يعين لدى المحكمة العسكرية :
أ — نائب عام يلحق به عند الاقتضاء معاون او عدة معاونين .
ب — قاضي تحقيق او اكثر .

النائب العام

المادة ١٧

يمارس النائب العام ومعاونوه الصلاحيات الممنوحة لقضاة النيابة العامة بمقتضى الأنظمة والقوانين النافذة فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١٨

على النائب العام ان يلاحق جميع الجرائم التي هي من اختصاص المحكمة العسكرية .

المادة ١٩

- ١ — عندما تتوقف دعوى الحق العام على اتخاذ الشاكي صفة المدعي الشخصي، يحق للنائب العام ان يجري الملاحقة بناء على شكوى المتضرر .
- ٢ — اذا كان المتضرر من العسكريين فليقادة الجيش او رئاسة الأركان العامة رغم رجوع الشاكي عن دعواه أن تطلب متابعة النظر بالدعوى اذا رأيت ضرورة لذلك .

المادة ٢٠

- اذا تبين للنائب العام ان القضية لا تستوجب الملاحقة لسبب من الاسباب فله ان يقرر حفظها في الحال او بعد اجراء تحقيق ولا بد له في كل حال من اخذ موافقة مدير العدلية العسكرية على قرار الحفظ .

المادة ٢١

- ١ — اذا تبين للنائب العام ان القضية تستوجب الملاحقة وكان الجرم من نوع الجناية فعليه ان يحيل القضية الى قاضي التحقيق .
- ٢ — اذا تبين ان الجرم من نوع الجنحة له اما ان يحيل القضية رأساً الى المحكمة بادعاء مباشر واما ان يحيلها الى قاضي التحقيق وذلك بعد صدور أمر الملاحقة وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٢٢

ينظم النائب العام مذكرة الاتهام .

قاضي التحقيق

المادة ٢٣

فيما خلا الاصول الخاصة بالمينة في هذا القانون يقوم قضاة التحقيق بالتحقيق وفقاً للاصول المنصوص عليها في القانون العام .

المادة ٢٤

- ١ — اذا رأى قاضي التحقيق ان السلطة القضائية العسكرية غير مختصة برؤية

القضية فإنه يتخذ قراراً بإحالة القضية الى السلطة المختصة .

٢ — اذا رأى ان الفعل لا يشكل جرماً أو اذا لم تقم ضد المدعى عليه أدلة كافية فإنه يتخذ قراراً بمنع محاكمته وإطلاق سراحه ان كان موقوفاً .

يلغ قاضي التحقيق — دون إبطاء — هذا القرار الى النائب العام الذي ان لم ير به ما يوجب التمييز يبلغه فوراً الى رئيس الأركان العامة .

يؤمن رئيس الأركان تنفيذ هذا القرار ويحقق له ان يفرض عقوبة انضباطية اذا رأى ضرورة لذلك وكان الفعل يشكل جرماً مسلياً .

٣ — اذا رأى قاضي التحقيق ان الفعل يشكل جنحة أو مخالفة تدخل ضمن اختصاص القضاء العسكري فإنه يقرر إحالة الظنين الى المحكمة العسكرية والقاضي الفرد ذي الاختصاص .

٤ — اذا كان الجرم يستلزم عقوبة جنائية وكانت الأدلة متوفرة فإن قاضي التحقيق يقرر اتهام الظنين وإحالته على المحكمة العسكرية ، ويشتمل قرار الإحالة على الأمر بالقاء القبض على المتهم والنقل .

المادة ٢٥

كل قرار صادر عن قاضي التحقيق تضمن توقيف عسكري أو الإفراج عن عسكري موقوف ينفذ عن طريق رئاسة الأركان ، والقرارات المماثلة الصادرة عن القضاة الفرد تنفذ عن طريق رئيس الأركان أو آمر المنطقة .

المادة ٢٦

القرارات الصادرة عن قاضي التحقيق غير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة ما عدا القرارات المتعلقة بتخلية السبيل والقرارات النهائية الصادرة بمنع المحاكمة في الجنايات والجرح والصادرة بلزوم المحاكمة في الجنايات فقط فهي قابلة للتمييز لنقص في الشكل أو مخالفة للقانون ضمن مهلة خمسة أيام تبدأ بحق النائب العام من تاريخ ايداع القرار للمشاهدة وبحق الظنين من اليوم الذي يلي تاريخ تبليغه اليه ، وعلى قاضي التحقيق ان يودع النيابة العامة هذه القرارات خلال اربع وعشرين ساعة للمشاهدة .

ضباط الضابطة العدلية ، مساعرو النائب العام

المادة ٢٧

يمارس وظائف الضابطة العدلية العسكرية :

١ — النائب العام ومعاونوه وقضاة التحقيق .

٢ — القضاة الفردي .

٣ — الضباط الذين يعينهم لهذه الغاية رئيس الأركان العامة أو من يقوم مقامه

أو قائد الدرك العام وضباط وتقواء شرطة الجيش والدرك .

٤ — آمر اللواء وقواء السرايا والأفصال والمواقع والمفارز والخافز وكل فيها

يتعلق بمروسيه وبالجرأء العسكرية المرتكبة ضمن منطقته .

وذلك بعد تحليفهم اليمين القانونية .

تنحصر وظائف الضابطة العدلية من الدرك بعسكريي الدرك فقط ، والضابطة

العدلية من الجيش بعسكريي الجيش الا في حالة التعذر .

المادة ٢٨

١ — على ضباط الضابطة العدلية أن يحلفوا قبل مباشرتهم وظائفهم اليمين التالية :

« اقسم بالله العظيم أن أقوم بالوظيفة التي تسند الى بشرف وأمانة » .

٢ — تؤدي هذه اليمين علانية أمام المحكمة العسكرية أو أمام القاضي

الفردي العسكري .

المادة ٢٩

يتمتع ضباط الضابطة العدلية العسكرية فيما يتعلق بالجرائم التي هي من اختصاص

المحاكم العسكرية بالصلاحيات نفسها التي تتمتع بها الضابطة العدلية فيما يتعلق

بالجرائم العامة .

المادة ٣٠

إذا لم يكن هنالك ضباط عدليون عسكريون يحق لضباط الضابطة العدلية في حالة الجرم المشهود أن يتعقبوا الجرائم التي هي من اختصاص المحاكم العسكرية اما بناء على طلب النائب العام ومعاونيه وقضاة التحقيق العسكريين، واما من تلقاء انفسهم . وفي هذه الحالة عليهم أن يخبروا فوراً الضابطة العدلية العسكرية بالحدث .

الفصل الخامس

محكمة التمييز

المادة ٣١

تألف محكمة التمييز العسكرية من الغرفة الجزائية في محكمة التمييز على أن يستبدل أحد مستشاريها بضابط لا تقل رتبته العسكرية عن عقيد .

المادة ٣٢

تنظر محكمة التمييز العسكرية :

آ - الاحكام والقرارات القابلة للتمييز الصادرة عن المحاكم العسكرية وقضاة التحقيق العسكريين .

ب - تعيين المرجع .

ج - نقل الدعوى .

د - طلبات اعادة المحاكمة .

المادة ٣٣

تتبع محكمة التمييز العسكرية في أعمالها الاصول العامة المطبقة لدى الغرفة الجزائية في محكمة التمييز ، الا انها اذا وجدت في القرار المميز نقصاً أو خطأ في الشكل لا يؤثر على جوهر الموضوع اكتفت بالاشارة الى ذلك مع التصديق .

الفصل السادس

حكام المحاكم العسكرية

المادة ٣٤

- ١ — يجب ان يكون رئيس المحكمة ضابطاً لاتقل رتبته العسكرية عن عقيد او قاضياً مدنياً من قضاة المرتبة الاولى .
- ٢ — يجب أن يكون عضوا المحكمة من الضباط على أن لاتقل الرتبة العسكرية لسكل منهما عن رتبة رئيس .
- ٣ — اذا كانت المحكمة مؤلفة من ثلاثة ضباط وجب أن يكون أحدهم مجازاً في الحقوق .
- ٤ — يجب أن يكون النائب العام إما ضابطاً حقوقياً لاتقل رتبته العسكرية عن مقدم أو قاضياً مدنياً لاتقل درجته القضائية عن المرتبة الثانية .
- ٥ — يجب أن يكون قاضي التحقيق اما ضابطاً لاتقل رتبته العسكرية عن رئيس أو قاضياً مدنياً لاتقل درجته القضائية عن المرتبة الثالثة .
- ٦ — يجب أن يكون معاونو النائب العام وقضاة التحقيق الملازمين وقضاة الفرده من الضباط الحقوقين على أن لاتقل رتبهم العسكرية عن رتبة ملازم أول .
- ٧ — يعين قضاة المحاكم العسكرية من الضباط بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني .
- ٨ — ويجوز عند الاقتضاء اسناد مناصب القضاة المدنيين الى قضاة دون المراتب المذكورة .

المادة ٣٥

يؤخذ قضاة القضاء العسكري من :

أ — الضباط المحققين الذين دخلوا الجيش بمسابقة عامة .

ب — الضباط خريجي الكلية العسكرية والحائزين على شهادة الحقوق .

ج — القضاة الداخلين في ملاك وزارة العدلية والمنقولين الى القضاء العسكري ،
وهؤلاء يتقاضون تعويضاً شهرياً يحدد بقرار من وزير الدفاع الوطني على أن لا يتجاوز
ربع الراتب غير الصافي .

د — يحق لوزير الدفاع ان يعهد الى القضاة المدنيين المنقولين الى القضاء العسكري
بمناصب قضاة الحكم أو قضاة النيابة .

المادة ٣٦

١ — يبقى القضاة المدنيون المنقولون للمحاكم العسكرية اثناء توليتهم القضاء
العسكري خاضعين لنظام القضاء المدني وتابعين لوزارة العدلية في كل ما يتعلق
بترقيتهم وتأديبهم .

ويمكن اعادتهم في كل وقت الى القضاء المدني ، واما في اثناء الحرب فيخضعون
للانظمة العسكرية الا في ما يتعلق بامر ترقيتهم .

٢ — ويجري استدابهم بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير العدلية وموافقة وزير
الدفاع الوطني وبعد موافقتهم الخطية .

المادة ٣٧

يجوز لوزير الدفاع الوطني ان ينتدب القضاة المنتدبين لا لكال النصاب في المحاكم
العسكرية الدائمة او للقيام باعمال قضاة التحقيق او النيابة العامة .

المادة ٣٨

للمحاكم العسكرية سلطة الحكم وفق هذا القانون لمدة سنة من تاريخ تأليفها
ولا يجوز خلال هذه السنة تبديل أحد من قضاتها الدائمين الا لضرورة تقتضيها
العمليات الحربية .

المادة ٣٩

ان القضاة العسكريين الدائمين يكونون اثناء توليتهم القضاء تابعين لوزارة الدفاع الوطني مباشرة ويقون مع ذلك خاضعين للانظمة العسكرية العامة ، ولكن لا يجوز اثناء توليتهم القضاء ان يحالوا أمام محكمة عسكرية او هيئة تحقيق او ان ينزل بهم عقوبة انضباطية الا بأمر من وزير الدفاع الوطني او بمرسوم جمهوري حسب درجاتهم .

المادة ٤٠

١ - لا يجوز ان تجري محاكمة احد من رجال القوى المسلحة أمام محكمة عسكرية يكون قاضيا الفرد او احد قضاتها او قاضي التحقيق فيها ادنى منه في الرتبة العسكرية .

٢ - واذا تعذر تشكيل المحكمة او دائرة التحقيق من القضاة العسكريين المتوفرة فيهم الشروط التي نص عليها هذا القانون فيجب تشكيلها او اكمال نصابها من قضاة مدنيين يعينون بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير العدلية وموافقة وزير الدفاع الوطني .

الفصل السابع

مساعداو القضاء العسكري

المادة ٤١

- ١ - يقوم بالاعمال القلمية لدى المحاكم العسكرية رئيس كتاب برتبة ملازم او ملازم اول وعدد من الكتاب من النقباء او من المستخدمين المدنيين .
- ٢ - ويكون فضلا عن ذلك لدى كل محكمة عسكرية :

آ — تقيب يوكل اليه بنوع خاص السهر على الأبنية وحفظ الاوراق والاشياء
الجرمية ويقال له حافظ .

ب — عدد من العرفاء والافراد للقيام بوظائف المحضرين والسعاة .

المادة ٤٢

يعين المساعدون لدى القضاء العسكري من العسكريين او من المستخدمين
المدنيين في وزارة الدفاع الوطني او من المساعدين العدليين .

المادة ٤٣

١ — يخضع المساعدون لدى القضاء العسكري للأنظمة العسكرية .

٢ — يحدد عدد المساعدين لدى القضاء العسكري بقرار من وزير الدفاع الوطني
ويتقاضون رواتبهم من موازنة وزارة الدفاع .

المادة ٤٤

تطبق القواعد المبينة في القانون العام على مسك السجلات في المحاكم العسكرية
وعلى صلاحيات مساعدي القضاء العسكري وواجباتهم .

الباب الثاني

الصلحية وتعيين المرجع

الفصل الأول

الصلاحية

الصلحية الإقليمية

المادة ٤٥

- ١ — تحدد الصلاحية الإقليمية ومراكز العمل للمحاكم العسكرية وللقضاة المنفردين ، بالمرسوم المتضمن تأليف هذه المحاكم .
- ٢ — يجوز تعديل هذه الصلاحية بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني .

المادة ٤٦

- ان الصلاحية الإقليمية للمحاكم العسكرية المؤلفة في زمن الحرب او الثورات الداخلية تشمل أراضي العدو المحتلة وجميع المناطق التي تعين في مرسوم تشكيلها .

الصلحية الموضوعية

المادة ٤٧

تختص المحاكم العسكرية في :

- ١ — الجرائم العسكرية المنصوص عليها في الباب الاول من الكتاب الثاني من هذا القانون .

٢ — الجرائم المرتكبة في المعسكرات والمؤسسات العسكرية والأماكن والأشياء التي يشغلها العسكريون لصالح الجيش والقوى المسلحة .

٣ — الجرائم التي ترتكب ضد مصالح الجيش مباشرة .

٤ — الجرائم التي منحت المحاكم العسكرية حق البت فيها بموجب الانظمة والقوانين الخاصة .

٥ - الجرائم المرتكبة من قبل رجال جيوش حليفة تقيم في الأراضي السورية وجميع الجرائم الماسة بمصالح هذه الجيوش الا اذا كان بين حكوماتها وبين الحكومة السورية اتفاقات خاصة تخالف هذه الاحكام ، ويمكن منح هذه المحاكم بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني والعدلية حق النظر في جميع او بعض الجرائم المحلة بأمن الدولة الداخلي والخارجي .

المادة ٤٨

اذا لوحق شخص في آن واحد بجرم من اختصاص المحكمة العسكرية وبجرم آخر من اختصاص المحاكم العادية يحال اولا امام المحكمة الصالحة لرؤية الجرم الاشد عقاباً واذا كان الجرمان يعاقب عليهما بعقوبة واحدة يحاكم الظنين اولا من اجل الجرم الذي هو من اختصاص المحكمة العسكرية .

تقضي بجمع او بادغام العقوبات ضمن حدود القوانين العامة ، المحكمة النافذة في الجرم الذي يحاكم عليه اخيراً .

المادة ٤٩

لا تقضي المحكمة العسكرية الا بدعوى الحق العام ، الا انه يحق لها ان تقضي باعادة الاشياء المضبوطة والاشياء الجرمية الى اصحابها اذا كانت هذه الاشياء لا يوجب القانون مصادرتها .

الصلابة الشخصية

المادة ٥٠

يحاكم امام المحاكم العسكرية ايا كانت جنسيتهم :

آ — الضباط المستخدمون في الجيش أو القوى المسلحة أو المتمون الى قوة عسكرية تتألف بقرار من السلطة المختصة .

ب — طلبة المدارس العسكرية والنقباء والجنود المتمون الى الجيش او القوى المسلحة او الى كل قوة عسكرية تتألف بقرار من السلطة المختصة .

ج — الضباط المتقاعدون والضباط الاحتياطيون والنقباء الاحتياطيون والجنود الاحتياطيون حين يدعون للخدمة في الجيش او القوى المسلحة او في قوة عسكرية تتألف بقرار من السلطة المختصة وذلك منذ وصولهم الى مراكز التجنيد او سوقهم اليها .

د — جميع الاشخاص المستخدمين في الجيش او القوى المسلحة او في كل قوة عسكرية تتألف بقرار من السلطة المختصة في حرفة ما زمن الحرب او زمن حالة الحرب او عند وجود الجيش او القوة في منطقة اعلنت فيها الادارة العرفية .

هـ — الضباط المتقاعدون والمطرودون والمحالون على الاستيداع والنقباء والافراد المخرجون والمطرودون او المسرحون من الجيش او القوى المسلحة . او من قوة عسكرية اخرى اذا كان ارتكاب الجريمة قد تم اثناء وجودهم في الجيش او في القوة .

و — الموظفون المدنيون التابعون لوزارة الدفاع الوطني وقيادة الدرك والمدنيون المستخدمون في مختلف مصالح الجيش .

ز — اسرى الحرب .

ح — المدنيون الذين يعتقدون على العسكريين .

ط — فاعلو الجريمة والشركاء والمتدخلون اذا كان احدهم ممن يجب محاكمته امام المحاكم العسكرية .

الفصل الثاني

تعيين المرجع

المادة ٥١

السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقدر ما اذا كانت القضية من صلاحيتها ام لا ، وكل خلاف يثار لدى مرجع قضائي آخر في شأن الصلاحية يحال اليها لتفصل فيه قبل النظر في اساس الدعوى .

فاذا قررت هذه السلطة ان القضية ليست من صلاحيتها أعادتها والا نظرت فيها بشرط ان تبلغ قرارها الى المحكمة التي رفعت اليها القضية قبلاً .

الباب الثالث

في التعقبات الجارية قبل المحاكمة وفي الاصول المتعلقة بها

المادة ٥٢

١ — ان من واجبات وزير الدفاع الوطني ورئيس الأركان العامة استقصاء الجرائم التي هي من اختصاص المحاكم العسكرية ويساعدها في ذلك قادة المناطق وقادة الألوية وقائد الدرك العام ورجال الضابطة العدلية العسكرية وبهذه الصفة ترفع اليهم ، كل ما يتعلق باختصاصه ، الشكاوى والاضرابات والتحقيقات الأولية المتعلقة بهذه الجرائم .

٢ — ترفع الى رئيس الأركان العامة :

آ — الشكاوى والاضرابات المتعلقة بالجرائم المقررة من عسكري على عسكري .

ب — الاوراق ومحاضر الضبط المنظمة بحق العسكريين ومرتكبي الجرائم التي ليس لاحد المدنيين علاقة بها .

ج — محاضر التحقيق المتعلقة بالجرائم المقررة من العسكريين اثناء قيامهم بالخدمة او في معرض الخدمة .

هذا اذا لم يكن الظنين موقوفاً .

٣ — ترسل الشكاوى والاضرابات والتحقيقات الأولية الى النيابة العامة المختصة لتعمل على استصدار أمر الملاحقة في الحالات الآتية :

آ — في الحالات الثلاث المذكورة في الفقرة الثانية اذا كان الظنين موقوفاً .

ب — في سائر الأحوال التي لم تذكر في هذه المادة .

المادة ٥٣

تصدر أوامر الملاحقة بناء على مطالعة النيابة العامة العسكرية على الوجه الآتي :

١ — زمن السلم :

آ — بحق الضباط الأُمراء والقادة بموجب مرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني .

ب — بحق الضباط الاعوان والموظفين والمستخدمين المدنيين والعمال التابعين لمصالح الجيش بقرار من وزير الدفاع بناء على اقتراح رئيس الأركان العامة .

ج — بحق الموظفين والمستخدمين المدنيين التابعين مباشرة لوزارة الدفاع الوطني بأمر من وزير الدفاع الوطني .

د — بحق النقباء والأفراد بأمر من رئيس الأركان العامة .

وإذا كان هنالك اثناء عسكريون من رتب مختلفة في قضية واحدة او كان هنالك عسكريون ومدنيون قضت احكام القانون بحاكمتهم امام المحاكم العسكرية فيصدر أمر الملاحقة عن السلطة صاحبة الصلاحية بملاحقة ذي الرتبة الأعلى .

٢ — زمن الحرب :

وفي حالة الحرب يصدر أمر الملاحقة في جميع الاحوال المتقدمة الذكر عن القائد العام للجيش والقوى المسلحة .

المادة ٥٤

يحق لكل من وزير الدفاع الوطني ورئيس الأركان العامة زمن السلم كما يحق للقائد العام للجيش والقوى المسلحة زمن الحرب ان يفوض أمر المنطقة او أمر اللواء او الوحدة المماثلة باصدار أمر الملاحقة في الجرائم التي يعود النظر فيها الى قضاء الفرد .

المادة ٥٥

في حالة الجرم المشهود، على النائب العام أو قاضي التحقيق ان يضع يده على القضية أيّاً كان فاعلو الجريمة والمعتدى عليهم ويأمر بالتحقيق وفقاً للقانون . وعلى النائب العام ان يعلم رئيس الأركان العامة فوراً عن القضايا التي وضع يده عليها مباشرة وان يعمل على استصدار أمر بالملاحقة .

المادة ٥٦

على أمر القطعة أو على رئيس المصلحة ان يضم الى الشكوى أو الاخبار :

آ — تقريراً مفصلاً عن الظروف التي رافقت الحادث .

ب — نسخة عن سجل الخدمات .

ج — لائحة بالعقوبات المسلكية الادارية .

د — تقريراً عن سلوكه المعتاد .

المادة ٥٧

في حالة التخلف ينظم الشكوى أمر القطعة أو رئيس المصلحة وعليه ان يضم الى الشكوى :

آ — صورة عن أمر السفر وعن ورقة تبليغه .

ب — صورة عن الاوراق المين فيها ان الشخص المتخلف لم يصل في الوقت المعين الى المكان المحدد له .

ج — بياناً عن الظروف التي رافقت التخلف .

د — صورة عن قيد الفحصين الابتدائي والنهائي .

المادة ٥٨

في حالة الفرار ينظم الشكوى أمر القطعة او المفرزة التابع لها العسكري الفار ويضم الى الشكوى فضلاً عن الامور المبينة في المادة ٥٦ :

آ — جدولاً بالاسلحة والامتنعة والاشياء العسكرية والحيوانات العائدة للجيش والتي اخذها الفار معه مع الاشارة عند الاقتضاء الى ما أعيد من هذه الاشياء .

ب — محاضر التحقيق المنظمة بعد اعلان الفرار .

ج — المحضر المبين فيه عند الاقتضاء رجوع الفار او القاء القبض عليه .

الباب الرابع

أصول المحاكمات أمام المحاكم العسكرية

المادة ٥٩

يعهد الى النائب العام بملاحقة المحالين امام المحاكم العسكرية .

المادة ٦٠

يبلغ النائب العام قرار لزوم المحاكمة في المواد الجنائية الى المتهمين مع لائحة باسماء شهود الحق العام .

المادة ٦١

يبلغ رئيس المحكمة مذكرات الدعوة الى المتهمين قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الاقل .

المادة ٦٢

على المتهم ان يقدم الى المحكمة بواسطة النائب العام لائحة باسماء الشهود الذين يطلب استماعهم وذلك في خلال مهلة كافية لتبليغهم موعد الجلسة ولرئيس المحكمة ان يكلف المتهم بتسليف أجرة انتقال الشهود المذكورين .

المادة ٦٣

اذا طلبت النيابة العامة والمتهم استماع شهود لم يجر تعيينهم وفقا للطريقة المبينة في المواد السابقة فلا يمكن استماع هؤلاء الشهود الا بقرار من المحكمة .

المادة ٦٤

تبلغ مذكرات الدعوة وسائر المواد المينة في المواد السابقة بواسطة المحضرين او الدرك او سائر قوى الأمن .

المادة ٦٥

- ١ — المحاكمة علنية امام المحكمة العسكرية وذلك تحت طائلة البطلان، الا انه يحق للمحكمة ان تقرر اجراءها بشكل سري وفقاً للقانون العام وفي كل مرة ترى ان في العلانية ما يمس مصلحة الجيش، ولكن الحكم يصدر علناً في جميع الأحوال .
- ٢ — والمحكمة العسكرية ان تحظر نشر وقائع الجلسات او ملخص عنها اذا رأت ان القضية تستوجب مثل هذا التدبير . وتطبق لدى المحاكم العسكرية الفقرات (آ، ب، ج، د) من المادة ٤١٠ والمادة ٤١١ من قانون العقوبات .

المادة ٦٦

يؤمن رئيس المحكمة النظام اثناء الجلسة .

المادة ٦٧

على المتهمين المحلى سبيلهم في المواد الجنائية ان يتقدموا للتوقيف في قلم المحكمة العسكرية قبل الساعة المعينة لافتح الجلسة .

المادة ٦٨

١ — يأمر الرئيس باحضار المتهم فيحضر المحاكمة حرّاً بلا قيد، تحرسه قوة كافية ويرافقه محاميه .

٢ — على المتهم ان يبدي اعتراضه بشأن الصلاحية وبطلان المعاملة السابقة حين استجوابه لأول مرة وذلك تحت طائلة عدم القبول .

المادة ٦٩

تجري المحاكمة وفقاً للأصول المنصوص عليها في القانون العام للقضايا الجنائية إذا كانت الجريمة جنائية ، وللقضايا الجنحية إذا كانت الجريمة جنحة .

في الدفاع

المادة ٧٠

ينبغي ان يكون لكل متهم محال امام المحاكم العسكرية مجرم جنائي محام عنه .

المادة ٧١

لا يحق لأحد ان يتولى أمر الدفاع عن المتهم الغائب .

المادة ٧٢

يعهد بالدفاع عن المتهمين الذين لا يختارون محامياً الى احد المحامين او الى أحد الضباط .

المادة ٧٣

على النائب العام ان يحقق قبل موعد الجلسة بثلاثة ايام من ان المتهم قد اختار من يدافع عنه حتى اذا لم يختار محامياً يدافع عنه او كان محاميه يتعذر عليه الدفاع عنه ، يعين له النائب العام محامياً من بين الضباط او من بين المحامين الذين يعينهم التقيب لهذه الغاية .

المادة ٧٤

في حالة الجرم المشهود يعين المحامي في الجلسة نفسها اذا رضى المتهم ان يحاكم في الحال والا تؤجل القضية الى اقرب جلسة تعقدها المحكمة بعد تعيين المحامي .

المادة ٧٥

يوضع ملف القضية في ديوان المحكمة تحت تصرف المحامي قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، وللمحامي ان يأخذ صوراً عن الأوراق برمتها ماعدا الأوراق السرية فهذه يجوز منعه عن اخذ صور عنها .

المادة ٧٦

للمحكمة او لقاضي الفرد بعد ان يحدد العقوبة ان يقررا وقف تنفيذها كما ان لهما الحق بوقف الحكم النافذ وذلك وفقاً لاحكام قانون العقوبات .

المادة ٧٧

ان الاحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية وغير العسكرية تتخذ اساساً في تطبيق احكام التكرار حسب قانون العقوبات .

المادة ٧٨

اذا حضر المدعى عليه في بدء المحاكمة وتخلف بعد ذلك عنها ، تعتبر المحاكمة وجاهية بحقه ما لم يكن هنالك قوة قاهرة ثابتة تحول دون حضوره .

الباب الخامس

المرطام الفيائية الصادرة عن المحكمة العسكرية الدائمة

المادة ٧٩

للاحكام الصادرة غياباً عن المحكمة العسكرية الدائمة في الجنائيات والجنح المفاعيل المنصوص عليها في القانون العام .

المادة ٨٠

يخضع الاعتراض على هذه الاحكام للأصول المنصوص عليها في القانون العام .

الباب السادس

طلب اعادة المحاكمة او النقص بأمر تحريري

المادة ٨١

تطبق الأصول المنصوص عليها في القانون العام على طلب اعادة المحاكمة او النقص بأمر تحريري المقدم بشأن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية .

المادة ٨٢

في كل حالة تستلزم بموجب القانون العام صدور أمر من وزير العدلية في طلب اعادة المحاكمة او نقص بأمر تحريري، فان هذا الأمر يصدر عن وزير الدفاع الوطني .

الباب السابع

الرسوم والنفقات

المادة ٨٣

تطبق المحكمة العسكرية عندما تنظر في قضية جنائية تعرفه الرسوم المرعية لدى محاكم الجنايات وعندما تنظر في قضية جنحية تطبق التعرفة المرعية لدى المحاكم البدائية الجزائية .

المادة ٨٤

يطبق القاضي الفرد العسكري تعرفه الرسوم المرعية لدى المحاكم الصلحية الجزائية

المادة ٨٥

يطبق قاضي التحقيق تعرفه الرسوم المرعية لدى قضاة التحقيق .

المادة ٨٦

تطبق محكمة التمييز العسكرية تعرفه الرسوم القضائية المرعية لدى الغرفة الجزائية في محكمة التمييز .

يخضع التمييز لاسلاف التأمينات التمييزية وفقاً للقواعد العامة .

المادة ٨٧

يعفى العسكريون من أداء الرسوم والتأمينات القضائية باستثناء بدل كفالات التخلية.

المادة ٨٨

الرسوم التي تستوفىها المحاكم ودوائر القضاء العسكري والتأمينات التي يحكم بمصادرتها تقيد لمصلحة خزانة الدولة وتدفع الى صناديقها .

الباب الثامن

تنفيذ الاعدام

المادة ٨٩

في حالة الحكم بالاعدام ترفع القضية الى مقام رئاسة الجمهورية بواسطة وزارة الدفاع الوطني مع الملاحظات التي يراها بعد استطلاع رأي مجلس الدفاع .

المادة ٩٠

بعد تصديق الحكم بالاعدام من مقام رئاسة الجمهورية تنفذ عقوبة الاعدام رمياً بالرصاص .

المادة ٩١

١ — يحظر تنفيذ الاعدام بعدة أشخاص معاً وتنفيذه ايام الجمع والآحاد والأعياد الوطنية والدينية المعينة في الأنظمة والقوانين .

٢ — يؤجل تنفيذ الاعدام بالحامل الى ان تضع حملها .

المادة ٩٢

يقرر وزير الدفاع الوطني ان يجب ان تنفذ عقوبة الاعدام ويجري التنفيذ في الصباح الباكر على الوجه الآتي :

آ — يؤتى بالمحكوم عليه بالاعدام بحراسة مفرزة الى ساحة التنفيذ بعد تجريده من جميع الشارات العسكرية وقرأ عليه الحكم بصوت جهوري ثم تعصب عيناه ويربط الى عمود .

ب — يقوم برمي المحكوم عليه اثنا عشر جندياً بقيادة ضابط .

ج — يحضر التنفيذ احد اعضاء المحكمة التي اصدرت الحكم والنائب العام واحد الاطباء الرسميين وكاتب المحكمة .

د — يجوز حضور التنفيذ من قبل عدد كاف من جنود القطعات القريبة من مكان التنفيذ بدون سلاح .

هـ — ينظم محضر بالتنفيذ يوقعه الأشخاص المذكورون بالفقرة (ج) من هذه المادة ويحفظ في النيابة العامة .

المادة ٩٣

تنفذ العقوبات المانعة للحرية التي تقضي بها المحاكم العسكرية في السجون العسكرية، اما اذا جرد المحكوم عليه من صفته العسكرية او كان مدينياً فتنفذ العقوبة بحقه في السجون المدنية .

المادة ٩٤

١ — في حالتي الحرب والطوارئ يجوز وقف تنفيذ اي حكم صادر عن المحاكم العسكرية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء لأسباب تتعلق بمصلحة الدفاع الوطني .

٢ — يمكن ان يتناول وقف التنفيذ العقوبات الفرعية كلياً او جزئياً ويجب في هذه الحالة ذكر ذلك صراحة في المرسوم القاضي بوقف التنفيذ .

٣ — في حالة اعلان التعبئة العامة يوقف حتماً بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء تنفيذ الاحكام الصادرة من اجل جرائم ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية، اما في حالة اعلان التعبئة الجزئية فيوقف التنفيذ عن الاشخاص المدعوين لحمل السلاح .

المادة ٩٥

يجوز في أي وقت الغاء وقف التنفيذ الصادر وفقاً للمادة السابقة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

ان الرجوع عن المرسوم القاضي بوقف التنفيذ يوجب تنفيذ العقوبة الباقية على ان تحسم منها المدة التي قضاه المحكوم عليه في الخدمة العسكرية .

المادة ٩٦

يقوم النائب العام العسكري بتنفيذ جميع الاحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية واما الاحكام الصادرة عن القاضي الفرد العسكري فيعود له امر تنفيذها اذا كان موجوداً في مركز يخلو من محكمة عسكرية .

المادة ٩٧

يلغ النائب العام والمحاكم الفرد العسكري رئيس الازكان او من يقوم مقامه جميع القرارات المتعلقة بتنفيذ الاحكام .

الكتاب الثاني

الجرائم

الباب الأول

الجنايات والجنح العسكرية

الفصل الأول

التخلف — الفرار

تخلف المكلفين في حالة السلم

المادة ٩٨

- ١ — كل من كان مكلفاً بالخدمة العسكرية ولم يلب الدعوة في حالة السلم خلال شهر من تاريخ انتهاء مهلة سوق وجبته أو لبي الدعوة وفر قبل التحاقه بقطعه يعاقب بالحبس من شهر واحد الى ستة اشهر .
- ٢ — تنزل العقوبة حتى نصفها للذين يلتحقون من تلقاء انفسهم خلال شهر من تاريخ انتهاء مهلة سوق وجبتهم .
- ٣ — يساق المتخلفون الى وحداتهم لايفاء الخدمة العسكرية المطلوبة منهم مع مراعاة قانون خدمة العلم .

مخلف المسكفين بحالة الحرب

المادة ٩٩

١ — كل من كان مكلفاً للخدمة العسكرية ولم يلب الدعوة في حالة الحرب او لبي الدعوة وفر قبل التحاقه بقطعه يعاقب :

أ — بالحبس من شهر واحد الى ستة اذا التحق بخلال سبعة ايام من تاريخ مهلة سوق وجبته .

ب — بالحبس من اربعة اشهر الى سنتين اذا قبض عليه خلال سبعة ايام من تاريخ انتهاء مهلة السوق .

ج — بالحبس من ستة اشهر الى سنتين اذا عاد خلال الاشهر الثلاثة التي تلي الايام السبعة .

د — بالحبس من ستة الى ثلاث سنوات اذا قبض عليه خلال الاشهر الثلاثة التي تلي الايام السبعة .

هـ — بالاعتقال من ثلاث الى خمس سنوات اذا عاد باختياره بعد مضي ثلاثة اشهر وبالاعتقال الموقت اذا قبض عليه بعد مضي ثلاثة اشهر .

٢ — يساق المتخلفون الى وحداتهم للقيام بالخدمة العسكرية المطلوبة منهم مع مراعاة قانون خدمة العلم .

المادة ١٠٠

١ — يعد فاراً داخل البلاد زمن السلم :

أ — كل عسكري او متساو بالعسكريين غاب عن قطعه او مفرزته بدون اذن وقد مرت ستة ايام على تاريخ غيابه غير الشرعي ، ولكن العسكري الذي ليس له ثلاثة اشهر في الخدمة لا يعد فاراً الا بعد غياب شهر كامل .

ب — كل عسكري سافر بمفرده من قطعة الى قطعة او من نقطة الى نقطة وانتهت اجازته ولم يلتحق خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد لوصوله او عودته .

٢ — يعاقب العسكري او المتساوي بالعسكريين الفار داخل البلاد زمن السلم من ستة أشهر الى ثلاث سنوات، واذا كان الفار ضابطاً او نقيباً محترفاً فانه يعاقب بهذه العقوبة وفوق ذلك يمكن الحكم عليه بعقوبة العزل .

٣ — لا تنقل العقوبة عن سنة في احد الظروف التالية :

آ — اذا أخذ الفار معه سلاحاً او عتاداً او حيواناً او آلياً أو أية تجهيزات أخرى عائدة للجيش او البسة غير التي يرتديها عادة .

ب — اذا فر أثناء قيامه بالخدمة أو امام متمردين .

ج — اذا سبق ان فر من قبل .

٤ — تنزل المهل المنصوص عليها في هذه المادة الى ثلثها زمن الحرب ويجوز مضاعفة العقوبة .

المادة ١٠١

١ — يعد فاراً الى خارج البلاد زمن السلم كل عسكري يجتاز الحدود السورية بدون اذن تاركاً القطعة التي ينتسب لها وملتحقاً ببلاد اجنبية وذلك بعد انقضاء ثلاثة ايام على غيابه غير الشرعي وهذه المدة تصبح يوماً واحداً زمن الحرب .

٢ — يعاقب العسكري الفار الى خارج البلاد بالاعتقال من ثلاث سنوات الى خمس سنوات واذا كان ضابطاً فانه يعاقب بالاعتقال الموقت واذا منح الاسباب التخفيفية عوقب بالحبس فيقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل .

٣ — ترفع عقوبة الاعتقال الموقت حتى عشر سنوات اذا فر العسكري الى خارج البلاد في الظروف التالية :

آ — اذا أخذ الفار معه سلاحاً او عتاداً او حيواناً او آلياً أو أية تجهيزات أخرى أو البسة غير التي يرتديها عادة .

ب — اذا فر أثناء قيامه بالخدمة أو امام متمردين .

ج — اذا سبق له ان فر من قبل .

د — اذا فر زمن الحرب او في اقليم بحالة حرب او في منطقة اعلنت فيها الاحكام العرفية .

٤ — اذا كان الفار ضابطاً يعاقب بالحد الاقصى لعقوبة الاعتقال الموقت واذا منح الاسباب التخفيفية وعوقب بالحبس فيقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل .

المادة ١٠٢

- ١ — يعاقب بالاعدام كل عسكري ارتكب جريمة الفرار الى العدو .
- ٢ — واذا حصل الفرار أمام العدو فانه يعاقب بالاعتقال المؤبد ، واذا كان الفار ضابطاً فانه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة ويقضى عليه فوق ذلك بعقوبة الطرد في جميع الاحوال .

المادة ١٠٣

- ١ — يعد فراراً بمؤامرة ، كل فرار يحصل من عسكريين فاكثر بعد اتفاقهم عليه .
- ٢ — يعاقب رئيس المؤامرة على الفرار الى خارج البلاد بالاعتقال الموقت ، واذا كان ضابطاً فبالاشغال الشاقة الموقته .
- ٣ — يعاقب رئيس المؤامرة على الفرار داخل البلاد بالاعتقال من ثلاث الى عشر سنوات .

٤ — يعاقب سائر الفارين بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات اذا كان الفرار داخل البلاد واذا كان الى الخارج فتضاعف العقوبة .

٥ — زمن الحرب يعاقب بالاعدام :

أ — الذي يفر بمؤامرة أمام العدو .

ب — رئيس المؤامرة على الفرار الى الخارج .

٦ — اذا كان الفار ضابطاً فعلاوة على العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة يقضى

عليه بعقوبة الطرد وان لم تشمل العقوبة المحكوم بها على التجريد العسكري .

٧ — يعتبر « امام العدو » العسكري الذي اشترك مع العدو أو الذي يوشك أن يشتبك معه أو الذي هو عرضة لهجهاته .

المادة ١٠٤

١ — اذا صدر حكم غيابي على الفار الى العدو او الفار أمام العدو او المتخلف الذي التحق ببلاد اجنبية وبقي فيها زمن الحرب تهرباً من واجباته العسكرية تقضي المحكمة لصالح الخزينة بمصادرة جميع امواله الموجودة والمستقبلة المنقولة وغير المنقولة المشتركة وغير المشتركة .

٢ — ان الحكم القاضي بالمصادرة يرسل في الحال الى قاضي الصلح التابع له المواطن الاخير للمحكوم عليه او محل سكنه الاخير ثم يتخذ هذا القاضي قراراً بتعيين حارس للاموال المصادرة يتولى حفظها وادارتها تحت اشرافه .

٣ — يمكن اثناء الحراسة منح معونة الى الاشخاص الذين تترتب نفقتهم على المحكوم عليه .

٤ — تمنح المعونة بقرار من قاضي الصلح .

٥ — خلال الثلاثة اشهر التي تلي تاريخ اعلان انتهاء الحرب يقوم قاضي الصلح المشرف على ادارة اموال المحكوم بتبليغ الحكم الصادر عن المحكمة العسكرية الى محل سكنه الاخير واذا مرت ستة اشهر على تاريخ هذا التبليغ ولم يحضر المحكوم فتباع جميع امواله وفقاً للاصول المفروضة في بيع اموال الدولة . تدفع اولاً من ثمن المبيع الرسوم والنفقات القضائية والديون المترتبة بذمة المحكوم ويدفع الباقي من ثمن المبيع الى خزينة الدولة اذا لم يكن للمحكوم عليه وارث والا فان ثلث الباقي يعود للدولة ويوزع الثلثان على الورثة بحسب استحقاقهم الارثي الحاصل في ختام الستة اشهر المذكورة .

٦ — واذا حضر المحكوم عليه غيابياً أو قبض عليه بعد اجراء المبيع وبرىء بمقتضى حكم جديد او برىء بنتيجة اعادة المحاكمة ينظر مجلس الشورى في التعويضات المتوجبة على الدولة عن الاضرار المادية الحاصلة واذا ثبت وفاة المحكوم في غضون الستة اشهر المذكورة اعلاده يعتبر انه توفي وهو حائز على كامل حقوقه المدنية وبحق لورثته المطالبة بجميع امواله او بثلثها في حالة بيعها .

المادة ١٠٥

لا يجوز حساب مدة التقادم الا ابتداء من بلوغ الفار السن القانونية المحددة لرتبته بموجب انظمة الجيش وفي الاحوال الثلاث المبينة في الفقرة الاولى من المادة ١٠٣ السابقة لا يجري التقادم على دعوى الحق العام ولا العقوبة المقررة بها .

المادة ١٠٦

١ — يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبالغرامة من مائة الى خمسمائة ليرة سورية او باحدى العقوبتين جميع الذين يخفون او يختلسون او يشتركون في اخفاء اموال المحكوم او اختلاسها ومع الاحتفاظ بحقوق الآخرين حسي النية تلغى جميع العقود والاعمال الجارية خلافاً لاحكام هذه المادة .

٢ — واذا وقعت بعض هذه الافعال من الحارس المتولي حفظها فتضاعف العقوبة ويحكم عليه برد ما كان أخفاه او اختلسه .

المادة ١٠٧

كل شخص يحرص على الفرار او يسهل أمره ايا كانت الوسيلة التي يستعملها وسواء كانت أعماله نتيجة ام لا يعاقب بالعقوبة التي يعاقب بها الفار بالاحوال المبينة في هذا القانون .

المادة ١٠٨

كل شخص يخفي فاراً او يقوم بأي عمل من شأنه ان يحول دون اجراء التعقيبات القانونية مع علمه بالامر يعاقب بالحبس من ستة أشهر حتى ثلاث سنوات .

المادة ١٠٩

يحكم بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات كل من تلاعب بأي وجه كان لتخليص نفسه او غيره من الخدمة العسكرية كلها او بعضها وذلك في الحالات التي لم يرد عليها

نص قانوني . واذا وقع أثناء الحرب فيقضى عليه بالاعتقال الموقت مدة لا تزيد عن السبع سنوات .

واذا كان الفاعل ضابطاً فيقضى عليه فوق ذلك بعقوبة الطرد .

المادة ١١٠

ان العقوبات المنصوص عليها في جريمة الفرار تطبق على الفار التابع لجيش حليف يحارب ضد عدو مشترك .

الفصل الثاني

التمنع والعصيان واعمال الشدة

الواقعة على الرؤساء ومخفيهم ومخفي الجيش والعلم

المادة ١١١

كل من لم يقطع امراً يتعلق بواجبه يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين .

المادة ١١٢

أ — كل من امتنع عن القيام بتنفيذ أمر يتعلق بتأدية وظيفته بصورة باتة او امتنع عن اطاعة الاوامر قولاً او فعلاً او أصر على عدم الاطاعة رغم تكرار الامر الصادر اليه يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين .

ب — اذا وقع التمنع اثناء تجمع الافراد او عند صدور الامر (الى السلاح) او كان الفاعل مسلحاً تكون العقوبة الحبس من ستة أشهر الى سنتين .

ج — اذا وقع التمنع اثناء الحرب أو في منطقة أعلنت فيها الاحكام العرفية تكون العقوبة الاعتقال من ثلاث سنوات الى خمس . واذا حصل ذلك اثناء التجمع أو عند صدور الامر (الى السلاح) أو كان الفاعل مسلحاً تكون العقوبة الاعتقال مدة لا تقل عن خمس سنوات .

وإذا كان الفاعل ضابطاً ومنح الأسباب المخففة يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل .
د — إذا وقع التمتع أثناء مجابهة العدو أو المتمردين تكون العقوبة الاعتقال الموقت لمدة لا تتقص عن العشر سنوات وإذا نجم عن التمتع ضرر جسيم تكون العقوبة الاعدام .

وإذا كان الفاعل ضابطاً ومنح الأسباب المخففة فيقضى عليه فوق ذلك بعقوبة الطرد .
ه — يعاقب بالاعدام كل عسكري أبى اطاعة الامر بالهجوم على العدو أو المتمردين .

المادة ١١٣

١ — يعد في حالة العصيان

آ — العسكريون تحت السلاح الذين يجتمعون وعددهم أربعة على الأقل فيرفضون بالاتفاق الأذعان لأوامر رؤسائهم لدى أول انذار .

ب — العسكريون الذين يجتمعون وعددهم أربعة على الأقل فيأخذون الاسلحة من دون اذن ويعملون خلافاً لأوامر رؤسائهم .

ج — العسكريون الذين يقدمون وعددهم أربعة على الأقل على العنف مع استعمال السلاح ويرفضون نداء رؤسائهم بان يتفرقوا ويعودوا الى النظام .

٢ — يعاقب العسكريون العصاة بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات بالظروف المبينة في الفقرة (آ) وبالاعتقال من ثلاث الى خمس سنوات في الظروف المبينة في الفقرة (ب) وبالاعتقال من خمس الى عشر سنوات بالظروف المبينة في الفقرة (ج) .

٣ — يعاقب المحرضون على العصيان والعسكريون الاعلى رتبة بالاشغال الشاقة الموقفة في الحالة الاولى ولا تقل عقوبة الاشغال الشاقة الموقفة عن عشر سنوات في الحالتين الاخيرتين .

٤ — وإذا كان المحرضون من المدنيين فتزل العقوبة الى نصفها .

٥ — وفضلاً عن ذلك يقضى بعقوبة الطرد على الضباط المحكوم عليهم بموجب

هذه المادة وان كان التجريد العسكري لا ينتج حكماً عن العقوبة المقررة بها .

٦ — اذا حصل العصيان او التحريض عليه في حالة الحرب أو زمن الحرب او في منطقة اعلنت فيها الاحكام العرفية فيجب ان يقضى دائماً بالحد الاقصى للعقوبة .

٧ — اذا حصل العصيان والتحريض عليه والمبحوث عنه في الفقرة (ج) من هذه المادة أمام العدو فيقضى بعقوبة الاعدام واذا حصل هذا العصيان أو التحريض عليه أمام متمردين فيقضى بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

المادة ١١٤

١ — كل من حرّض بأي وسيلة كانت جماعة من العسكريين يتجاوز عددهم الثلاثة على عدم اطاعة أوامر الاعلى رتبة أو الأمر أو على مقاومته أو الاعتداء يعاقب عليه بالاعتقال لمدة لا تزيد على سبع سنين اذا لم يفض التحريض الى نتيجة .

٢ — واذا نتجت عن هذا التحريض أمور ضارة بالخدمات العسكرية فيعاقب المحرض بالاعتقال لمدة لا تقل عن الخمس سنوات .

٣ — يعاقب المحرض على العصيان اثناء الحرب أو الاحكام العرفية بالاعدام .

٤ — واذا كان المحرض مدنياً فتحبط العقوبة حتى نصفها وتبدل عقوبة الاعدام بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .

المادة ١١٥

١ — كل عسكري أوقع العنف وهو مسلح بخفيّر أو مراقب بقصد منعه عن القيام بالهمة الموكولة اليه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

٢ — واذا أوقع العنف ولم يكن مسلحاً وانما كان يهدد بصحبة شخص أو عدة اشخاص فانه يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات .

٣ — واذا أوقع العنف وكان وحيداً غير مسلح فانه يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات .

- ٤ — يقضى بالحد الأقصى للعقوبة المحددة في كل من الحالات الثلاث المبينة أعلاه إذا حصل العنف زمن الحرب أو في حالة الحرب أو في منطقة أعلنت فيها الأحكام العرفية أو إذا كان داخل حصن أو مخزن الأسلحة أو الذخيرة أو على جوانب هذه الأماكن .
- ٥ — وإذا كان المجرم مدنياً تنزل العقوبة حتى نصفها .
- ٦ — وعلاوة على العقوبات المبينة في هذه المادة يقضى بعقوبة الطرد على الضابط المحكوم وأن كان التجريد العسكري لا ينتج حكماً عن العقوبة المقررة بها .

المادة ١١٦

- إذا أوقع العسكري بأمره أو بمن كان أعلى منه في الرتبة عملاً من أعمال الشدة أو التهديد في أثناء الخدمة أو معرض الخدمة يعاقب بالاعتقال الموقت .
- ٢ — يقضى بهذه العقوبة إذا وقع الفعل على العسكريين المسكفين بحراسة الأمر أو الأعلى رتبة .
- ٣ — إذا كان المجرم ضابطاً فإنه يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل إذا كان التجريد العسكري لا ينتج حكماً عن العقوبة المقررة بها .
- ٤ — إذا أتى أعمال الشدة عسكري تحت السلاح فإنه يعاقب بالاعتقال الموقت لمدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٥ — إذا كانت أعمال العنف من عسكري على من كان أعلى منه رتبة غير واقعة في أثناء الخدمة أو في معرض الخدمة فإن مرتكبها يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين . وإذا كان المجرم ضابطاً فإنه يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات .

المادة ١١٧

يعاقب بالاشغال الشاقة الموقفة كل شخص عسكري أو غير عسكري أوقع بعسكري جريح أو مريض لا يقوى على الدفاع عن نفسه أعمال العنف بعامل القسوة وكان ذلك في منطقة أعمال قوة عسكرية مقاتلة .

المادة ١١٨

- ١ — يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين كل من جمع عسكريين بقصد رفع الشكايات أو ابداء الرأي أو المذاكرة في امور تتعلق بالتأسيسات أو التشكيلات العسكرية أو أخذتواقيعهم لاعطاء بيانات أو شكاوى دون ان تكون له صفة تخوله ذلك.
- ٢ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن الستة أشهر كل من حضر مثل هذا الاجتماع وهو عالم بالغرض منه أو اشترك بالتوقيع .

المادة ١١٩

- يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات كل من حرّض على النفرة من الخدمة العسكرية .

المادة ١٢٠

- ١ — اذا اجتمع ثلاثة عسكريين فأكثر بقصد الفساد وتداولوا بعدم اطاعة الأمر أو الاعلى رتبة أو مقاومته أو الاعتداء عليه فيعاقب كل منهم بالحبس ولا تنقص عقوبة المحرض أو الاعلى رتبة عن الحبس مدة سنة .
- ٢ — كل من علم بوجه من الوجود بهذه الجرائم ولم يخبر عنها في وقت يمكن فيه قمعها فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن السنة .
- ٣ — يعفى من العقوبة من كان متفقاً مع المجتمعين بقصد الفساد وكشف أمرهم قبل تنفيذ الاتفاق أو قبل الاطلاع عليه .

المادة ١٢١

- ١ — كل عسكري حقر من كان اعلى منه في الرتبة بالسكلام أو بالكتابة أو بالحركات أو بالتهديد وذلك في أثناء الخدمة أو معرض الخدمة يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين .

٢ — واذا كان المجرم ضابطاً فإنه يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبعقوبة العزل وباحدى هاتين العقوبتين .

واذا كان التحقير غير حاصل في أثناء الخدمة او في معرض الخدمة كانت العقوبة الحبس من شهرين الى سنة واذا كان الفاعل ضابطاً فتضاعف هذه العقوبة .

المادة ١٢٢

اذا تبين من المحاكمة ان أعمال الشدة او التحقير حصلت خارج الخدمة وكان المعتدي لا يعلم رتبة المعتدى عليه فإنه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات بشأن أعمال الشدة والتحقير الحاصلة بين الافراد .

المادة ١٢٣

١ — يعاقب بثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات كل شخص عسكري او مدني يقدم باحدى الوسائل المذكورة في المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات على تحقير العلم او تحقير الجيش والمس بكرامته او سمعته او معنوياته او يقدم على ما من شأنه ان يضعف في الجيش روح النظام العسكري او الطاعة للرؤساء او الاحترام الواجب لهم ، او انتقاد اعمال القيادة العامة والمسؤولين عن أعمال الجيش وذلك بصورة تحط من كرامتهم .

٢ — يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين كل شخص عسكري او مدني يقدم ضمن السلم على نشر او ابلاغ او افشاء كل ما يتعلق بالحوادث العسكرية داخل الثكنات او خارجها او الاجراءات التي تتخذها السلطة العسكرية بحق أحد افرادها او الاوامر والقرارات الصادرة عن هذه السلطة وكل ما يتعلق بتنقلات الوحدات والمفارز العسكرية وكل ما يتعلق بالعمليات التي تقوم بها قوى الدولة المسلحة ويستثنى من ذلك التبليغات والاذاعات التي تأمر بنشرها السلطة المختصة .

٣ — فاذا حصل الجرم أثناء الحرب او في حالة الحرب تتضاعف العقوبة .

المادة ١٢٤

كل عسكري حقر خفياً او مراقباً بالسكلام او بالحركات او بالتهديد يعاقب بالحبس من عشرة ايام الى ستة اشهر .

المادة ١٢٥

١ - كل عسكري تمرد على القوة المسلحة وعلى رجال السلطة يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر اذا حصل التمرد بدون سلاح وبالحبس من ستة اشهر الى سنتين اذا حصل التمرد وكان الفاعل مسلحاً .

٢ - اذا حصل التمرد من عسكريين مسلحين يبلغ عددهم الاربعة على الاقل كانت العقوبة الاعتقال الموقت .

٣ - يقضى دائماً بالحد الاقصى للعقوبة على المخربين وقادة المتمردين وعلى العسكري الأعلى رتبة .

٤ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة العسكري المأذون اذا وجد وهو مرتد لباسه العسكري في حشد من شأنه ان يعكر الامن العام وبقي في هذا الحشد خلافاً لأوامر رجال السلطة والقوة العامة .

الفصل الثالث

اساءة استعمال السلطة

المادة ١٢٦

يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين كل عسكري ضرب عسكرياً اذنى منه رتبة في غير الحالات التالية :

الدفاع عن النفس - أو عن الغير - اعادة الهاربين امام العدو او امام المتمردين - ايقاف السلب والتدمير .

المادة ١٢٧

١ - يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر كل عسكري في اثناء الخدمة أو في

معرض الخدمة حقر عسكرياً أدنى منه رتبة تحقيراً جسيماً وبدون استفزاز بالكلام أو بالكتابة أو بالحركات أو بالتهديد .

٢ — وإذا لم تحصل الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة أثناء الخدمة أو في معرض الخدمة فيعاقب الفاعل من عشرة أيام الى شهرين .

المادة ١٢٨

إذا حصلت الأفعال المنصوص عليها في المادتين السابقتين خارج الخدمة وكان المعتدي لا يعلم صفة المعتدى عليه فيعاقب الفاعل بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات بشأن أعمال الشدة والتحقير الحاصلة بين الافراد .

المادة ١٢٩

١ — يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين كل عسكري أساء استعمال السلطة المعطاة له بالمصادرة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة أو أبى أن يعطي وصلاً بالكميات التي تسلمها .

٢ — كل عسكري يمارس المصادرة وهو غير متمتع بهذه السلطة يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات اذا حصلت المصادرة بدون عنف وبالاعتقال الموقت اذا حصلت بعنف ويمكن فوق ذلك الحكم عليه باعادة الاشياء المصادرة .

٣ — وإذا كان المجرم ضابطاً فيمكن أن يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل اذا كان التجريد العسكري لا ينتج حكماً عن العقوبة المقررة بها .

المادة ١٣٠

١ — يعاقب بالاعتقال الموقت كل آمر برتبة ضابط أقدم بدون استفزاز ولا أمر ولا اذن على عمل من الاعمال العدائية في اقليم محايد أو حليف أو تابع للاعمال العدائية بعد تسلمه رسمياً اعلان السلم أو الهدنة أو وقف القتال .

٢ — اذا عوقب الضابط الفاعل بالحبس من جراء منحه الاسباب التخفيفية فيقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل .

٣ — يعاقب بالاعتقال الموقت سبع سنوات على الأقل كل عسكري يستلم قيادة ما يدون أمر أو سبب مشروع أو يحتفظ بالقيادة خلافاً لأوامر رؤسائه. وإذا كان الفاعل ضابطاً وقد عوقب بالحبس من جراء منحه الأسباب التخفيفية فإنه يقضى عليه فوق ذلك باحدى عقوبي الطرد أو العزل .

المادة ١٣١

- ١ — لا يعيد جرماً استعمال السلاح لارجاع المهارين اثناء مجابهة العدو أو لايقاف اعمال العصيان أو السلب أو التخريب .
- ٢ — استعمال السلاح من قبل الحفير عند عدم الامتثال لأوامره بعد التنبيه الثالث .

الفصل الرابع

اختلاس أشياء الجيش واخفاؤها

المادة ١٣٢

- كل شخص عسكري أو غير عسكري يرتكب الافعال التالية في منطقة أعمال قوة عسكرية مقاتلة يعاقب :
- آ — بالاعتقال الموقت اذا أقدم على تجريد عسكري جريح أو مريض أو ميت .
 - ب — بالاعدام اذا أوقع بعسكري جريح أو مريض أعمال عنف تشدد حالته بقصد تجريده .

المادة ١٣٣

- ١ — يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات كل عسكري يسرق أو يبيع أو يرهن أو يختلس أو يبدل بسوء نية الاعتدة والجهزة والالبسة والاسلحة والذخائر والحيوانات أو اي شيء من اشیاء الجيش السوري أو جيش حليف . وإذا كان الفاعل مستناباً من السلطة بحراسة هذه الاشياء أو كان وكيلاً مكافاً بالمحافظة عليها كانت العقوبة

الاعتقال الموقت ويضمن الفاعل ثمن الاشياء التي لم يتمكن من اعادتها .
٢ — واذا كان الفاعل ضابطا وقضى عليه بالحبس من جراء منحه الاسباب التخفيفية فانه يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة الغزل .

المادة ١٣٤

يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل شخص بريء من جريمة الفرار ولم يرجع الحيوانات او الاسلحة او اي شيء آخر من اشياء الجيش التي كانت بحوزته .

المادة ١٣٥

يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبالغرامة من مائة الى الفى ليرة سورية او باحدى هاتين العقوبتين كل شخص مدني يقدم وهو عالم بالامر على سرقة او شراء او تصريف او اخفاء او حيازة او استرهان او استيراد او صنع او نقل اسلحة وذخائر حربية واجهزة والبسة واسلحة واي شيء آخر من اشياء الجيش السوري وذلك فيما خلا الحالات التي تجيز فيها الانظمة اجراء مثل هذه الامور .

الفصل الخامس

السلب والتدمير والاتلاف

المادة ١٣٦

١ — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة العسكريون الذين يقدمون وهم عصاة على سلب او اتلاف المأكولات والبضائع والاشياء وسواء حصل ذلك بالسلاح او باستعمال القوة الظاهرة ام بواسطة كسر الابواب والحواجر ، أم باستعمال العنف على الاشخاص .
٢ — وفي الحالات الاخرى يعاقبون بالاعتقال الموقت .

٣ — ومع ذلك اذا وجد بين الفاعلين في الحالات المبينة في الفقرة الاولى محرض او عدة محرضين او واحد فاكثر من ذوي الرتب ، فلا يقضى بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الا على المحرضين الاعلى رتبة، اما بقية الفاعلين فيقضى عليهم بالاشغال الشاقة الموقته .

٤ — واذا قضى على الضابط الفاعل بعقوبة الحبس من جراء منحه الاسباب التخفيفية فانه يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل او الطرد .

المادة ١٣٧

١ — يعاقب بالاعدام كل عسكري يقدم قصداً وبأي وسيلة كانت على حرق او هدم او اتلاف ابنية أو انشاءات او مستودعات او بحاري الماء او خطوط حديدية او خطوط ومراكز البرق والهاتف او مراكز الطيران او سفن وبواخر ومراكب او شيء غير منقول من اشياء الجيش او من الاشياء التي تستعمل في الدفاع الوطني .

٢ — ويقضى فوق ذلك على الضابط بعقوبة الطرد في جميع الاحوال اذا منح المحكوم اسباباً تخفيفية وقضى عليه بعقوبة غير الاعدام .

المادة ١٣٨

١ — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل عسكري يحاول قصدا ارتكاب احدى الجرائم المذكورة في المادة السابقة زمن الحرب او امام متمردين .

٢ — واذا وقعت الجريمة بغير هاتين الحالتين كانت العقوبة الاشغال الشاقة الموقته .

٣ — واذا قضى على الضابط بالحبس من جراء منحه الاسباب التخفيفية فانه يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل .

المادة ١٣٩

١ — يعاقب بالاشغال الشاقة الموقته كل من يقدم لغاية مجرمة بنفسه او بواسطة غيره على اتلاف وسائل الدفاع والمواد الحربية والاسلحة والذخائر والمؤن والاجهزة والالبسة واي شيء منقول من اشياء الجيش او من الاشياء التي تستعمل في الدفاع الوطني .

٢ — واذا حصل الائتلاف زمن الحرب او أمام متمردين كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

٣ — واذا قضى على الضابط بالحبس من جراء منحه الاسباب التخفيفية فانه يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة الطرد .

المادة ١٤٠

يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين كل عسكري يقدم قصدا على ائتلاف او كسر او تعطيل الاسلحة والاعتدة والاجهزة والالبسة والحيوانات وأي شيء من أشياء الجيش سواء كانت بتسلحه أو بتسلم سواء .

المادة ١٤١

١ — يعاقب بالاعتقال الموقت كل عسكري يقدم قصدا على ائتلاف او حرق او تمزيق السجلات وسائر الاوراق الرسمية العائدة للسلطة العسكرية .

٢ — واذا كان المجرم ضابطاً ولم يقض عليه الا بالحبس من جراء منحه الاسباب التخفيفية فانه يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل .

الفصل السادس

مخالفة التعليمات العسكرية

المادة ١٤٢

١ — يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين كل خفيّر او مراقب يترك مركزه قبل ان ينهي المهمة الموكولة اليه .

٢ — واذا كان الخفيّر أو المراقب امام متمردين فانه يعاقب بالاعتقال الموقت ، واذا كان أمام العدو فيعاقب بالاعدام ، واذا حصل الجرم في اقليم بحالة حرب أو في

منطقة أعلنت فيها الاحكام العرفية ولكن ليس امام العدو او امام متمردين فيعاقب الفاعل بالاعتقال الموقت مدة لا تزيد عن سبع سنوات .

المادة ١٤٣

١ — يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنة كل عسكري ينال اثناء قيامه بوظيفة الحفر او المراقبة .

٢ — واذا حصل الجرم امام العدو او امام متمردين كانت العقوبة الاعتقال الموقت، واذا حصل في اقليم بحالة حرب او في منطقة أعلنت فيها الاحكام العرفية ولم يكن ذلك امام العدو أو امام متمردين كانت العقوبة الحبس من سنة الى ثلاث سنوات .

المادة ١٤٤

١ — يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة أشهر كل عسكري يترك مركز وظيفته .

٢ — يراد بمركز الوظيفة المكان الذي وجد فيه العسكري بناء على أمر رؤسائه بالقيام بالمهمة الموكولة اليه .

٣ — اذا حصل ترك المركز امام متمردين كانت العقوبة الاعتقال الموقت واذا حصلت في اقليم بحالة حرب او في منطقة أعلنت فيها الاحكام العرفية كانت العقوبة من سنة الى ثلاث سنوات .

٤ — واذا حصل ترك المركز امام العدو وعوقب العسكري المجرم بالاعدام .

٥ — ويقضى دائماً بالحد الاقصى بالعقوبة اذا كان الفاعل رئيس المركز .

المادة ١٤٥

١ — يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين كل عسكري يخالف الاوامر والتعليمات العامة المعطاة لقطعة خاصة او لافراد الجيش عامة او التعليمات التي أوكل اليه شخصياً أمر تنفيذها ، او يتمرد على التعليمات المعطاة لعسكري سواه .

٢ — وترفع العقوبة الى خمس سنوات اذا حصلت الجريمة امام متمردين او في داخل قلعة او معمل او مستودع او في اقليم في حالة حرب او في منطقة أعلنت فيها الاحكام العرفية .

الفصل السابع

التشويه قصداً

المادة ١٤٦

- ١ — كل عسكري جعل نفسه قصداً غير صالح للخدمة مؤقتاً أو مؤبداً ليتهرب من الواجبات العسكرية القانونية يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات .
- ٢ — ويعاقب بالاعدام اذا ارتكب الجرم وهو امام العدو ، وبالاشغال الشاقة المؤقتة اذا ارتكبه وهو في اقليم بحالة حرب او في منطقة اعلنت فيها الاحكام العرفية او أمام متمردين .
- ٣ — وتعاقب المحاولة كالجرم نفسه ويعاقب المتدخلون العسكريون بعقوبة الفاعل الاصلي .
- ٤ — واذا كان المتدخلون اطباء او صيادلة عسكريين او مدنيين او ضابطاً مكلفين بالشؤون الصحية فتضاعف العقوبة ، ويقضى فوق ذلك بغرامة من خمسمائة الى الفى ليرة سورية على الفاعلين غير العسكريين او غير المتساوين بالعسكريين ، واذا كان الفاعل ضابطاً ولم يقض عليه الا بالحبس من جراء منحه الاسباب التخفيفية فانه يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة الغزل .

الفصل الثامن

عدم انتماء العسكريين الى الاحزاب السياسية
وعدم الاشتراك في الاعمال السياسية

المادة ١٤٧

يعاقب بالسجن من سنة الى ثلاث سنوات :

آ — كل من انتسب من العسكريين الى اية جمعية او مؤسسة او حزبا ذا هدف سياسي .

ب — كل من اشترك من العسكريين باي اجتماع او مظاهرة ذات هدف سياسي .

ج — كل من ينشر مقالات سياسية او يلقي الخطب السياسية .

وان كان الفاعل ضابطا فيقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل .

المادة ١٤٨

١ — يعاقب بالاعتقال الموقت كل من شكل من العسكريين جمعية او مؤسسة او حزبا ذا هدف سياسي او عاون بتشكيل ذلك .

٢ — وان كان الفاعل ضابطا فيقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل .

المادة ١٤٩

يعاقب بالسجن من ستة اشهر الى سنتين كل مدني او عسكري يشوق احد العسكريين

على الانضمام الى حزب او جمعية او مؤسسة ذات هدف سياسي وان لم يقترن التشويق بنتيجة .

المادة ١٥٠

يعاقب بالسجن من ستة اشهر الى سنتين الشخص المرخص له بتأسيس حزب او

مؤسسة او جمعية ذات هدف سياسي والاشخاص المسؤولين عن ادارتها فيها اذا قبل بين الاعضاء شخص عسكري .
تسحب نهائيا رخصة الحزب او المؤسسة او الجمعية التي تقبل شخصا عسكريا وتغلق مكاتبها واما كن اجتماعها .

الفصل التاسع

عدم الاشتراك بالمحاكمات العسكرية

المادة ١٥١

كل عسكري دعي بحسب الاصول للاشتراك في تأليف المحكمة العسكرية واني ذلك بدون عذر مشروع يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة اشهر .

الفصل العاشر

التسليم

المادة ١٥٢

يعاقب بالاعدام كل آمر او حاكم سلم الى العدو الموقع الموكول اليه بدون ان يستنفذ جميع وسائل الدفاع التي لديه وبدون ان يعمل بكل ما يأمر به الواجب والشرف .
يحال فاعل هذا الجرم الى القضاء بموجب قرار يصدره مجلس تحقيق يعين بقرار من القائد العام للقوى المسلحة .

المادة ١٥٣

كل آمر قطعة مسلحة يسلم في ساحة القتال يعاقب :

- آ — بالاعدام اذا أدى ذلك الى وقف القتال او اذالم يعمل قبل مخابرة العدو بكل ما يأمر به الواجب والشرف .
- ب — بالطرد في سائر الاحوال .

الفصل الحادي عشر

الخيانة والتجسس والتجنيد لصالح العدو

المادة ١٥٤

- ١ — يعاقب بالاعدام كل عسكري سوري او في خدمة سورية يحمل السلاح على سورية .
- ٢ — يعاقب بالاعدام كل أسير اخذ من جديد وقد نقض العهد وحمل السلاح .
- ٣ — يعاقب بالاعتقال الموقت مدة لا تزيد عن الخمس سنوات كل عسكري سوري أو في خدمة سورية وقع في قبضة العدو واستعاد منه حريته بشرط ان لا يحمل عليه السلاح بعد ذلك . واذا كان الفاعل ضابطاً فانه يعاقب فوق ذلك بعقوبة العزل .

المادة ١٥٥

يعاقب بالاعدام :

- ١ — كل عسكري يسلم للعدو او في مصلحة العدو الجند الذي في امرته او في الموقع الموكل اليه او سلاح الجيش او ذخيرته او مؤوته او خرائط المواقع الحربية والمعامل والمرافىء والاحواض او كلمة السر او سر الاعمال العسكرية والحملات والمفاوضات .
- ٢ — كل عسكري يتصل بالعدو لكي يسهل أعماله .
- ٣ — كل عسكري يشترك في المؤامرات التي يراد بها الضغط على مقررات الرئيس العسكري المسؤول .

المادة ١٥٦

يعاقب بالاعدام كل من ارتكب احدي الجرائم التالية في أثناء الحرب او في منطقة اعلنت فيها الاحكام العرفية بقصد معاونة العدو او الاضرار بالجيش او قوات الحكومات المتحالفة.

آ — كل من أفشى كلمة السر أو الإشارة الخاصة أو التنبهات أو الوسائط السرية المختصة بالحفر، والخافر .

ب — تحريف الاخبار، أو الاوامر المختصة بالخدمة وذلك عند مجابهة العدو .

ج — دلالة العدو على اما كن قوات الجيش أو الدول الخليفة أو دلالة القوات المذكورة للسير على طريق غير صحيحة .

د — التسبب من إيقاع الذعر في إحدى القوات السورية أو في قيامها بحركات أو أعمال خاطئة أو لفرقة جمع الجنود المشتتين .

المادة ١٥٧

يحكم بالاعتقال الموقت كل من تقاعس عن الاخبار بالجرائم المذكورة بهذا الفصل قبل وقوعها وهو عالم بالامر .

المادة ١٥٨

١ — يعد جاسوساً ويعاقب بالاعدام :

آ — كل عسكري يدخل الى موقع حربي أو الى مركز عسكري أو مؤسسة عسكرية أو الى ورشة عسكرية أو الى معسكر أو مخيم أو أي محل من محلات الجيش لكي يستحصل على وناثق أو معلومات تعود بالمنفعة على العدو أو يحسب بانها تعود بالمنفعة عليه .

ب — كل عسكري يعطي العدو وناثق أو معلومات من شأنها أن تضر الاعمال العسكرية أو أن تمس سلامة المواقع والمراكز وسائر المؤسسات العسكرية أو يحسب ان من شأنها ذلك .

ج — كل عسكري يخفي بنفسه أو بواسطة غيره أو على بينة من الامر الجواسيس أو الاعداء .

المادة ١٥٩

يعاقب بالاعدام كل عدو يدخل متنكرًا الى الاماكن المينة في المادة السابقة .

المادة ١٦٠

١ — يعد مجنداً لصالح العدو ويعاقب بالاعدام كل شخص يحرض العسكريين على الانضمام الى العدو أو الى المتمردين أو يسهل لهم الوسائل لذلك وهو على بينة من الامر ، أو يجند نفسه أو غيره لصالح دولة هي في حالة حرب مع سورية .

المادة ١٦١

يعفى من العقوبة الشريك في ارتكاب الجرائم المبينة في هذا الفصل فيما اذا أخبر المرجع المختص بأمر الجرم في وقت يمكن فيه الحيلولة دون وقوعه أو حدوث الضرر .

الفصل الثاني عشر

انتحال الالبسة والاوزمة والشارات

المادة ١٦٢

يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين كل عسكري يقدم علنية وبدون حق على حمل وسام أو رصعة أوشارة من الاوزمة والرزائع والشارات العسكرية السورية ، أو على ارتداء زي أو لباس من الازياء والالبسة العسكرية .

المادة ١٦٣

يعاقب بالعقوبة نفسها كل عسكري يحمل وساماً أو رصعة أو شارة من الاوزمة والرزائع والشارات الاجنبية بدون ان يؤذن له بحملها مسبقاً من السلطات السورية .

المادة ١٦٤

تطبق المادة السابقة زمن الحرب على كل شخص يستعمل في مناطق القتال علانية وبدون حق شارة الهلال أو الصليب الاحمر أو علمه أو رمزه أو الشارات والاعلام والرموز المتساوية بها .

الفصل الثالث عشر

العقوبات الفرعية

المادة ١٦٥

١ — التجريد العسكري عقوبة جنائية فرعية لعقوبات الاعدام والاشغال الشاقة والاعتقال المقضي بها على عسكري وفقا لاحكام هذا القانون والتجريد العسكري نتيجة محتمة للتجريد المدني وينتج عنه :

أ — فقدان الرتبة والحق في ارتداء اللباس وحمل الشارات المختصة بها .

ب — الطرد من الجيش وسائر الامور المدنية في المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

ج — الحرمان نهائيا من كل معاش تقاعدي ومن كل مكافأة عن الخدمات السابقة التي تعتبر باطلة لا يعتد بها ويسقط ايضا الحق في استعادة المحسومات التي اديت اثناء الخدمات السابقة .

٢ — وذلك دون الاخلال بالحقوق المعطاة لاسرة المحكوم عليه بموجب قانون التقاعد .

٣ — كل حكم يقضي بالتجريد العسكري يذكر في الامر اليومي .

المادة ١٦٦

١ — الطرد عقوبة فرعية توجب فقدان الرتبة والمقام والحق في ارتداء اللباس وحمل الشارات المختصة بها .

٢ — يفقد العسكري المطرود حقوقه في كل معاش تقاعدي وفي كل مكافأة عن الخدمات السابقة التي تعتبر باطلة لا يعتد لها، ويفقد الحق أيضا في استعادة المحسومات التي اداها اثناء خدماته السابقة .

المادة ١٦٧

١ — الغزل عقوبة فرعية لبضعة عقوبات عينها القانون بوجه الحصر . وللعزل

مفاعيل الطرد الا انه لا يحرم من الحق في المعاش التقاعدي ومن المكافأة عن الخدمات السابقة .

٢ — يوجب العزل ، الحكم على كل ذي رتبة عسكرية بجناية او باحدى الجنح المنصوص عليها في المواد ٤٦٠ ومن ٦٢١ الى ٦٣٥ و ٦٤١ و ٦٥١ و ٦٥٦ من قانون العقوبات ايأ كانت المحكمة التي أصدرته وسواء أفضي بالعزل ام لم يقض وسواء أمنتحت الاسباب التخفيفية ام لم تمنح .
ويوجب العزل ايضا ، الحكم بعقوبة الحبس الجنحية مع الحرمان كلياً او جزئياً من الحقوق السياسية والمدنية .

الباب الثاني

الجنايات والجنح العادية

المادة ١٦٨

١ — فيما يتعلق بالجنايات والجنح العادية ايا كان نوع مرتكبها تطبق المحاكم العسكرية العقوبات الاصلية والاضافية والفرعية المنصوص عليها في قانون العقوبات .
٢ — وتطبق فيما يتعلق بالعسكريين العقوبات الفرعية المنصوص عليها في الفصل الثالث عشر من الباب الاول من الكتاب الثاني من هذا القانون .

احكام عامة

المادة ١٦٩

في جميع الاحوال غير المنصوص عليها في هذا القانون تطبق المحاكم العسكرية القوانين الجزائية والاصول المنصوص عليها في القانون العام او في القوانين الخاصة في كل مالا يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١٧٠

عندما تطبق احكام القانون العام والقوانين الخاصة وفقاً للمادة السابقة يعتبر العسكريون والمتساوون بالعسكريين والموظفون بالجيش كالموظفين العاديين فيما يتعلق بالجرائم الواقعة منهم والواقعة عليهم في اثناء الوظيفة او في معرض الوظيفة .

المادة ١٧١

إذا كانت الأفعال المنصوص عليها في هذا القانون تشكل من جراء الظروف التي ارتكبت فيها أو من جراء النتائج التي أدت إليها جرماً عقوبته أشد من قانون العقوبات فإنها تعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في القانون المذكور .

المادة ١٧٢

تطبق العقوبات المنصوص عليها في الكتاب الأول - الباب الثاني من هذا القانون والمختصة بالجنايات والجناح العسكرية على المتساوين بالعسكريين والموظفين والمستخدمين المدنيين في الجيش .

فهرس

قانون العقوبات العسكري

واصول المحاكمات

الكتاب الاول

تنظيم المحاكم العسكرية

المواد	احكام عامة
١ - ٢	
	الباب الاول
	المحاكم العسكرية
	الفصل الاول
٣ - ١٣	المحاكم العسكرية المؤلفة من قاض فرد
	الفصل الثاني
١٤	المحاكم العسكرية الدائمة
	الفصل الثالث
١٥	الاحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية وعن القضاة المنفردين
	الفصل الرابع
	النائب العام وقاضي التحقيق وضباط الضابطة العدلية
١٦	مساعدو النائب العام
١٧ - ٢٢	النائب العام
٢٣ - ٢٦	قاضي التحقيق
٢٧ - ٣٠	ضباط الضابطة العدلية ، مساعدو النائب العام

المواد	الفصل الخامس	محكمة التمييز
٣١ - ٣٣		
	الفصل السادس	حكام المحكمة العسكرية
٣٤ - ٤٠		
	الفصل السابع	مساعدو القضاء العسكري
٤١ - ٤٤		
	الباب الثامن	
	الصلاحية	
٤٥ - ٤٦		الصلاحية الاقليمية
٤٧ - ٤٩		الصلاحية الموضوعية
٥٠		الصلاحية الشخصية
	الفصل الثاني	
٥١		تعيين المرجع
	الباب الثالث	
٥٢ - ٥٨		في التحقيقات الجارية قبل المحاكمة وفي الاصول المتعلقة بها
	الباب الرابع	
٥٩ - ٧٨		اصول المحاكمات امام المحاكم العسكرية
	الباب الخامس	
٧٩ - ٨٠		الاحكام الغياية الصادرة عن المحكمة العسكرية الدائمة
	الباب السادس	
٨١ - ٨٢		طلب اعادة المحاكمة او النقض بامر تحريري
	الباب السابع	
٨٣ - ٨٨		الرسوم والنفقات

المواد	الكتاب الثامن	تنفيذ الاحكام
٩٧ — ٨٩		٧٣١ — ٥٥٢

الكتاب الثاني

في الجرائم

الكتاب الاول

الجنايات والجنح العسكرية

الفصل الاول

١١٠ — ٩٨ التخلف، الفرار

الفصل الثاني

١٢٥ — ١١١ التمتع والعصيان واعمال الشدة الواقعة على الرؤساء
وتحقيرهم وتحقير الجيش والعلم

الفصل الثالث

١٣١ — ١٢٦ اساءة استعمال السلطة

الفصل الرابع

١٣٥ — ١٣٢ اختلاس اشياء الجيش واخفاؤها

الفصل الخامس

١٤١ — ١٣٦ السلب والتدمير والاتلاف

الفصل السادس

١٤٥ — ١٤٢ مخالفة التعليمات العسكرية

الفصل السابع

١٤٦ التشويه قصدا

المواد	الفصل الثامن
١٤٧ - ١٥٠	عدم انتماء العسكريين الى الاحزاب السياسية وعدم الاشتراك في الاعمال السياسية
١٥١	الفصل التاسع عدم الاشتراك بالمحاكمات العسكرية
١٥٢ - ١٥٣	الفصل العاشر التسليم
١٥٤ - ١٦١	الفصل الحادي عشر الخيانة والتجسس والتجنيد لصالح العدو
١٦٢ - ١٦٤	الفصل الثاني عشر انتحال الالبسة والاوزمة والشاوات
١٦٥ - ١٦٧	الفصل الثالث عشر العقوبات الفرعية
١٦٨	الباب الثاني
١٦٩ ١٧٢	الجنايات والجنح العادية احكام عامة

UNIVERSITY OF TORONTO
LIBRARY
JUN 13 1934



355.9:Su96kA:c.1

سوريا. وزارة العدلية

قانون العقوبات العسكري، الصادر بشار

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01021869

American University of Beirut



355.9
Su96kA

General Library

355.9
Su 96 k A